الباب الثالث

معوقات التنمية الاقتصادية والاستثمار

التنمية الاقتصادية

تُعرّف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات، والخطط التي تُتّخذ من قبل صنّاع القرار داخل حدود الدّولة، التي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي في البلاد، وأن تُسهم في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية، الأمر الذي يَنعِكس مباشرةً على باقي جوانب الحياة.

والتّنمية الاقتصادية لا تسير على الدوام وفق ما يُرسم لها، فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدّول عدداً من العوائق المختلفة التي تُحدّ من تقدمها، ومن هنا فإنّ الخطط الناجحة هي التي تَأخذ في الاعتبار هذه العوائق، وتلجأ إلى الوسائل الناجحة للتغلّب عليها وتختلف هذه المُعيقات باختلاف المجتمع، وظروفه، وفيما يلي بعض أبرز العوائق وأشهرها.

معوّقات التنمية الاقتصادية

١-زيادة عدد السكان: إنّ الزيادة العشوائية في عدد السكان، النّاتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تُعتَبر من أشدّ المعيقات فتكاً بأي خطة اقتصادية تنموّية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد وعلى الخدمات المقدّمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين

وصنّاع القرارات، خاصّة الاقتصادية منها وتتضمن الزيادة في عدد السكان أيضاً تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها.

٢-انخفاض مستوى العامل البشري: يُعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، وهذا يتطلّب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إيلاء عناية كاملة للمدارس، والجامعات، والمعاهد، والكليات، وغيرها، كما ينبغي أيضاً توفير تدريب ملائم لخرّيجيها، إلى جانب بيئات عمل مُحترمة حتى لا تُستقطب من دولٍ أخرى تُوفر لها مثل هذه المقومات.

٣-عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار: فتشجيع الاستثمار، والعناية بالبنية التحتية له، يُعتبر من أهم الوسائل التي تُحقق التنمية الاقتصادية، وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد.

٤-عدم وجود شبكة مواصلات متطوّرة: تُعتبر المواصلات من أهم عوامل التنّمية، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً.

٥-عدم القدرة على إيجاد حلول مبتكرة: تظهر هذه المشكلة بشكل كبيرٍ وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليديّة لأداء

أعمالها، ولعلّ أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتماداً كاملاً على النفط؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من فاتورة النفط عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة، حيث تُصِرُّ بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم المتقدمة تنفر منه، وتقلل من استعماله نظراً للأضرار الكبيرة التي يُلحقِها بالإنسان على كافة المستويات .

التّنمية المُستدامة

تُعرّف التّنمية المُستدامة بأنّها عبارة عن عمليّة تطوير للمدن والأعمال التجاريّة والأراضي؛ ويُمارس هذا النوع من التنمية سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتيّ في مختلف النواحي، ويُشتَرط في هذه التّنمية أن تتماشى مع الحاضر من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته، وقد ظهرت عمليات التّنميّة هذه على هامش ما يعانيه العالم من خطورة كبيرة ناتجة عن التّدهور البيئي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم؛ وبناءً على ذلك فالأمر قد أوجب على العالم التّصدي لهذا التّدهور، وبالتالي تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والعدل الاجتماعيّ.

من الجدير ذكره أنّ الاستخدام الفعليّ لمُصطلح التّنمية المُستدامة يعود إلى عام ١٩٨٧م، وجاء ذلك في تقرير أصدرته اللجنة العالميّة للتنمية

والبيئة تحت عنوان مستقبلنا المشارك، وعُرّفت التّنمية المستدامة بأنّها تنميةٌ تخدم العنصرَ البشريّ دون إلحاق الأذى بالأجيال القادمة أو المساس بها، وتُركّز على ضرورة النموّ الاقتصاديّ الذي يتّصف بالتّكامل والاستدامة، والإشراف البيئيّ، والمسؤوليّة الاجتماعيّة.

ومن خصائص التّنمية المستدامة أنها تمتاز بطول مداها؛ حيث يُعدّ البُعد الزمنيّ أساساً في خطط عملها، إلى جانب بعديها الكميّ والنوعيّ ومُراعاة حقوق الأجيال اللّاحقة والحفاظ عليها فيما يتعلق بالموارد الطبيعيّة والاهتمام بالاحتياجات الأساسيّة للأفراد، ووضعها في المقام الأول وتركيز الاهتمام على المحيط الحيويّ، ومحتوياته كافة وأيضاً إيلاء الطبقة الفقيرة اهتمام بالغ، وجعلهم مقاماً مُستهدفاً من أهداف التّنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد بتحقيق التّنسيق والتكامل الدوليّ بين الدّول الغنيّة والفقيرة.

أبعاد التّنمية المستدامة

البُعد البيئيّ: تُركّز التّنمية المستدامة على البعد البيئيّ في تحقيق أهدافها، ويتمثّل ذلك فى ضرورة ترشيد استهلاك الموارد النّاضبة؛ أي الحفاظ على الأصول الطبيعيّة والاهتمام بها قدر الإمكان؛ سعياً لتوفير

مستقبل بيئيّ آمن، بالإضافة إلى مراعاة القدرات المحدودة للبيئة على استيعاب النّفايات.

البعد الاقتصاديّ: تُركّز التّنمية المستدامة على الناحية الاقتصاديّة في البُلدان الغنيّة؛ سعياً إلى تخفيض مستويات الاستهلاك في الطاقة والموارد الطبيعيّة، خاصّة فيما يتعلّق بالنفط والغاز والفحم وغيرها.

البعد الاجتماعيّ: يُعدّ البعد الاجتماعيّ بُعداً في غاية الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة؛ حيث إنّ البشريّة محطّ اهتمام كبير إذ تتطلع التّنمية إلى تحسين مستويات الرّعاية الصحيّة والتعليميّة.

البعد التكنولوجيّ: يعدّ البعد التكنولوجيّ هدفاً تسعى التّنمية المستدامة لتحقيقه بسرعة فائقة؛ لمواكبة المجتمعات الصناعيّة، وليصبح المجتمع ذا تكنولوجيا متقدّمة، وله قدرة على الحدّ من تلوث البيئة بكلّ كفاءة وقدرة عالية.

معوقات التّنمية المستدامة

١- تكدّس الدّيون والفقر: حيث تستنزف الدّيون التي تتكبدّها الدول أكثر من نصف الدّخل القوميّ لها، ممّا يتسبب فى فقر الشعوب.

٢- انعدام عنصري الأمن والأمان: تُعدّ الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمراً مُستنزفاً للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلّح والحروب الداخلية.

٣- تدنّي مستويات الإمكانيّات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها: نظراً لتوجّه العقول المفكّرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسّلب على خطط التّنمية.

٤- سوء الأوضاع الاقتصاديّة وتفشي البطالة بين فئات المجتمع: إذ يساهم ذلك في إضعاف التّنمية الاقتصادية.

٥- الانفجار السكانيّ: حيث يتسبّب النموّ السكاني الكبير فى إرهاق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية.

التغلب على معوقات التنمية المستدامة

في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة، تحشد بلدان العالم جهود لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتصدي لتغير المناخ وفيما ركزت أهداف الألفية على ثمانية مجالات تتعلق بتحديات الفقر والتنمية الحضرية، وانطبقت فقط على البلدان النامية، تتضمن الأهداف الجديدة ١٧ مجالاً مع تركيز قوي على الاستدامة وتغير المناخ، وهي عالمية تشمل جميع البلدان ووفق مفاهيم الأهداف الجديدة، لا يمكن اجتثاث الفقر إلا بتكامل الجهود مع استراتيجيات تحفز النمو الاقتصادي وتستهدف في الوقت

نفسه نطاقاً واسعاً من الاحتياجات الاجتماعية، التي تشمل التعليم والصحة والخدمات، إضافة إلى التصدي لتغير المناخ وحماية البيئة وقد ركزت قمة تغير المناخ في باريس عام ٢٠١٥ على أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة هو الإطار الأفضل لمواجهة تحدي تغير المناخ وعلى جميع الحكومات الآن إنشاء هيكلة وطنية لتحقيق الأهداف السبعة عشر.

أصدرت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة دليلاً لمساعدة الجهات المعنية على البدء في تنفيذ أهدافها في سبع خطوات يمكن اعتمادها لإنجاح أهداف التنمية المستدامة في أي مدينة أو بلد أو منطقة أو قطاع:

١- اعرف موقعك: قبل أن تتخذ البلدان أو القطاعات أو المناطق أو المدن قراراً بشأن مسار للعمل، عليها أن تلقي نظرة على وضعها الحالي فإلقاء نظرة أولية على مؤشرات متنوعة يساعد في كشف الأهداف غير المرصودة أو المتخلفة كثيراً ومن شأن إعطاء الأولوية لهذه الأهداف المهملة أن يضمن دفع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، إلى الأمام .

٢- ضع خطة طويلة الأجل :التفكير على مدى ١٥ عاماً يساعد جميع الجهات المعنية في معرفة ما يمكنها تحقيقه وأين يمكنها المساهمة في

أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الطويل الأجل يساعد أيضاً في التغلب على التقلبات التي ترافق تغيير السياسات والدورات الانتخابية.

٣- تصوَّر النجاح :توصي شبكة حلول التنمية المستدامة بما تدعوه التنبؤ العكسي عند وضع أهداف طويلة الأجل. هذا يعني تصور مستقبل مرغوب فيه، والعمل خلفياً انطلاقاً من ذلك المستقبل لتخطيط كيفية تحقيقه.

٤- جنِّد شركاء على جميع المستويات :الحكومات الوطنية التي وقعت على أهداف التنمية المستدامة مسؤولة في النهاية عن إنجاحها لكن هذه الأهداف هي شبكة معقدة ومترابطة تحتاج إلى مقاربة من جميع الزوايا ويحتاج تحقيقها إلى جهود جميع الجهات المعنية، في أعلى الهرم وأسفله،وفي القطاعين العام والخاص، وعلى الصعيدين العالمي والمحلي.

٥- استخدام التكنولوجيا :التقدم التكنولوجي يجعل تبادل البيانات أسهل من أي وقت مضى ويساهم وضع الأهداف ومتابعتها واستكشاف القرارات الاستثمارية في إبقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح، كما يساعد الحكومات على تقديم الخدمات وتأمين التواصل بين القطاعات الحكومية بفاعلية أكبر.

٦- تدبيّر التمويل : على البلدان والمناطق والمدن النظر في الخيارات المتوافرة لتحويل الموارد الحكومية أو تحسين كفاءة استخدامها، والسعي إلى التعاون والتكامل مع مصادر التمويل الخاصة، والحصول عند الحاجة على تمويل من مؤسسات دولية إذا كان متاحاً.

٧- تتبع التقدم الذي تحرزه :لكي تنجح البلدان حيث تعثرت في أهداف التنمية السابقة، عليها تجميع بيانات حديثة وعالية الجودة وإعداد تقارير لمراقبة تقدم الأهداف الجديدة.

<u>الاستثمار</u>

يرتبط الاستثمار بالمجالات الاقتصادية على المستوى القومي بشكل وثيق بالإنفاق الرأسمالي في كافة المشروعات الجديدة التي تنبثق عنها قطاعات المرافق العامّة والبنى التحتيّة وما ينبثق عنها من مشروعات شق الطرق، وتمديدات المياه والصرف الصحّي، وبشكل أدّق كافة المشروعات والنشاطات الاقتصاديّة التي تفضي إلى إنتاج السلع والخدمات في كافة المجالات.

ويمكننا تعريف الاستثمار بأنّه إضفاء طاقات إنتاجيّة حديثة إلى الطاقات الإنتاجيّة القديمة الموجودة في المجتمع بهدف إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة، وإحلال ما استُجِدَ من المشروعات

مكان المشاريع منتهية الصلاحيّة، بالإضافة إلى شراء الأوراق الماليّة التي تُصدّر خصيصاً لإنشاء مشروعات جديدة.

من الجدير بالذكر أنّ المجالات التي يخدمها الاستثمار تتنوّع وتتفاوت فيما بينها وفقاً للهدف الذي وجدت لأجله، فمنها ماهو لأهداف عقاريّة وسياحيّة وصناعيّة وزراعيّة، أمّا فيما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي فإنّه يخدم المجالات وفقاً لرأس المال، ومن أبرز أنواع الاستثمار الاستثمار الوطني، والأجنبي والحقيقي، وقصير الأجل، والتطويري، والاجتماعي وغيرها الكثير من الأنواع.

أهميّة الاستثمار

١-رفع مستويات الإنتاج والإنتاجيّة لتساهم في تنمية الدخل القومي ليصار إلى خلق مستوى معيشة محسّن للأفراد.
٢-تقديم خدمات أفضل للأفراد والمستثمرين.
٣-خلق فرص عمل للعاطلين وبالتالي تخفيض نسبة البطالة.
٤-تنمية معدلات تكوين رأس المال الخاص بالدولة.
٥-تدريب الأيدي العاملة وتوفيرها في كافة التخصصات، وجلب الفنيين والإداريين المهرة في العمل.

٦-إشباع حاجات الأفراد وسد حاجات السوق من خلال إنتاج السلع والخدمات، وتصدير الزائد عن الحاجة إلى الخارج.

معوّقات الاستثمار

١- الظروف المحيطة بالاستثمار، فقد يؤدّي تزعزع الأوضاع في الظروف المحيطة في البيئة المنوي إقامة مشاريع استثمار فيها إلى التخوف من الشروع في العمل فيها وبالتالي التراجع أحياناً.
٢- ارتفاع سعر الفائدة المفروضة على المشاريع الاستثماريّة.
٣- صعوبة السياسات الاقتصاديّة وحدتها.
٤- التخبط فيما سيؤول إليه مشروع الاستثمار من توقعات ونتائج.

العوامل المشجعة على الاستثمار والتغلب على معوقاته

١- وضوح السياسات الاقتصاديّة وإجراءاتها واستقرارها.
٢- وفرة البنى التحتيّة الضروريّة للاستثمار.
٣- وجود بنية إداريّة تخلو من الروتين والتقليد للإدارات في المجتمع.
٤- ضرورة وجود ترابط وانسجام بين قوانين المشروع.

التغلب على معوقات الاستثمار

١- تعديل وتطوير السياسات المالية والنقدية :حيث يجب ان تسعى الدول جاهدة لرفع معدلات نموها مع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعدم التعرض لهزات تضخم أو انكماش، فقد اصبح التضخم مثار الاهتمام الرئيسي للسياسيين والجمهور وبالأخص رجال الأعمال والمستثمرين.

٢- إصلاحات ضريبية

الهيكل المالي للاستثمار المباشر يكون حساساً لهيكل الضريبة على دخل الشركات فإذا كانت معدلات الضريبة على الدخل مرتفعة فالاستثمار يتراجع والعكس صحيح لذا يجب عمل اصلاحات ضريبية توازن بين الحاجة الى الاستثمار واقدام رجال الاعمال وحاجات تمويل موارد الدولة.

٣- الانفتاح على الخارج: أحد الحقائق التجريبية في العقدين الأخيرين، هو ان الاقتصاديات المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصاديات الأقل انفتاحا، فمع الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يتيح للدول فرص الحصول على مزايا إنتاجية على المستوى الدولي.

٤- المديونية الخارجية: ان أهم العوامل الأساسية المحددة للاستثمارات المحلية والأجنبية سواء المباشرة أو غير المباشرة تكمن في الاستقرار الاقتصادي للدولة والملاحظ ان مؤشر المديونية الخارجية يعتبر واحداً

من هذه العوامل التي تعكس هذا الاستقرار الاقتصادي الذي يخلق المناخ الصحي للاستثمارات.

٥- إصلاح مؤسسات القطاع الصناعي

ان موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة استحوذ على اهتمام الكثير من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال سواء على الصعيد النظري أو العملي حيث اصبح من المتفق عليه ان مثل هذه الاستثمارات تلعب دورا هاما في التغلب على الكثير من المتاعب الاقتصادية التي تعيشها الكثير من الدول خاصة النامية منها ولعل واحد من بين الإجراءات المتخذة في إطار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هو إصلاح المؤسسات الاقتصادية باعتبارها مكان لخلق الثروة وتراكمها .

٦- معدل النمو: ان الاستثمارات المباشرة شديدة الحساسية لمعدلات النمو نظرا لما لذلك من انعكاسات على أدائها وعلى أرباحها فمعدلات النمو الحقيقية المرتفعة تشكل أرضية صالحة ومناخ مواتي للاستثمار ليس فقط الأجنبي بل والمحلي.

٧- المناخ الإداري والقانوني: حيث تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب رأس المال وتشجع على الاستثمار.